

أجود التقريرات

[338] في مورد اجتماعهما تركيباً انضمامياً نظير الهيولى والصورة ويستحيل اتحادهما ليكون التركيب اتحادياً (وهذا) بخلاف معروض المبادئ فإن ماهيته تختلف في الخارج ولا تكون وحدة ماهية العرض موجبة لوحدة ماهية معروضه كما أن تعدد الأعراض القائمة به لا يوجب تعدده مثلاً الذات التي يقوم بها المبدء في مورد اجتماع الحلاوة والبياض كالسكر ذات وفي مورد الافتراق من طرف الحلاوة كالديس ذات أخرى و في مورد الافتراق من طرف البياض كالعاج ذات ثالثة فماهية ذات المعروض لا تتعدد بتعدد المبادئ القائمة بها فلا محالة يكون التركيب بين العنوانين الصادقين عليها في مورد الاجتماع كالابيض والحلو والمصلى والغاصب اتحادياً لأن المفروض وحدة ذات المعروض وجوداً وماهية والتعدد إنما هو في العرضين القائمين به وتعدد العرض لا يقتضى تعدد معروضه المقدمة الخامسة قد بينا في بحث المشتق أن صدق كل عنوان اشتقاقي على ذات معلول لقيام مبدء الاشتقاق بها وعليه فلا محالة تكون جهة الصدق في صدق عنوانين اشتقائيين على ذات واحدة جهة تعليلية إذ المفروض أنه لا تعدد في ذات المعروض لا وجوداً ولا ماهية بل التعدد إنما هو في الأعراض القائمة به وعليه يكون صدق كل من العنوانين كالمصلى والغاصب على شخص واحد معلولاً لعله غير ما هو علة لصدق الآخر و قد عرفت آنفاً أن التركيب بين العنوانين اتحادياً لا انضمامياً وأما جهة الصدق في صدق كل من المبادئ على فردة المتحقق في مورد الاجتماع فهي جهة تقييدية لأن المفروض أن كلتا الماهيتين المأخوذتين بشرط لا بعينهما موجودة في مورد الاجتماع وأن التركيب بينهما انضمامي وعليه تكون الحركة الخارجية من جهة وجود ماهية الصلاة

_____ - أنه لا مانع من انتزاع مفهوم واحد جامع

لمصاديقه من أفعال متعددة مختلفة الماهيات فالغصب الجامع لكل تصرف في مال الغير بغير إذنه قد ينتزع من مقولة الإين كما في التصرف في دار الغير بالكون فيها وقد ينتزع من مقولة أخرى كما في لبس ثوب الغير أو أكل خبزه بغير إذنه فالغصب المتحقق في ضمن التصرف في الدار مغاير بحسب ماهية منشأ انتزاعه للغصب المتحقق في ضمن لبس ثوب الغير أو أكل خبزه بغير إذنه فمرجع النزاع في جواز اجتماع الأمر والنهي في مثل الصلاة في المكان المخصوص إلى النزاع في كون الصلاة بنفسها مصداق الغصب وعدمه وسيجيئ تحقيق ذلك بعيد ذلك انشاء الله تعالى (*)